Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

الأبعاد الجيوسياسية لظاهرة غسيل الأموال في النظام الدولي المعاصر

أكرم عاشور الهادي رمضان
كلية الاقتصاد الزاوية بجامعة الزاوية
akramsibane@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/8/6 –تاريخ المراجعة:2025/9/5– تاريخ القبول:2025/9/12– تاريخ للنشر : 2025 /9/19

الملخص:

تُعدّ ظاهرة غسيل الأموال من أبرز التحديات التي تواجه النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، لما تمثله من تهديد مزدوج للأمنين الاقتصادي والسياسي على حد سواء، لم يعد غسيل الأموال ظاهرة مالية محصورة في إطار الجرائم الاقتصادية، بل أصبح يُوظَّف كأداة جيوسياسية تؤثر في توازنات القوى والعلاقات بين الدول، خصوصًا في ظل العولمة المالية وتحرير الأسواق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الجيوسياسية لظاهرة غسيل الأموال من منظور العلاقات الدولية، من خلال استعراض الروابط بين النشاط المالي غير المشروع والسياسات الخارجية للدول، ودراسة انعكاساته على الأمن الدولي، واستقرار الأنظمة السياسية، ودور المنظمات الدولية في مكافحته، تعتمد الدراسة على منهج تحليلي يجمع بين المقاربة الجيوسياسية والاقتصادية لتفسير كيف أصبحت حركة الأموال غير المشروعة عاملاً مؤثرًا في صنع القرار الدولي وفي إعادة تشكيل موازين النفوذ والهيمنة في النظام العالمي المعاصر.

Abstract

Money laundering is one of the most prominent challenges facing the international system in the twenty-first century, posing a dual threat to both economic and political security. Money laundering is no longer a financial phenomenon confined to economic crimes; it has become a geopolitical tool that influences the balance of power and relations between states, especially in light of financial globalization and market liberalization. This study aims to analyze the geopolitical dimensions of money laundering from an international relations perspective. It examines the links between illicit financial activity and states' foreign policies, and examines its implications for international security, the stability of political systems, and the role of international organizations in combating it. The study adopts an analytical approach that combines geopolitical and economic approaches to explain how the movement of illicit funds has become an influential factor in international decision-making and in reshaping the balance of influence and hegemony in the contemporary global system .

المقدمة

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات عميقة في بنية القوة ومصادرها، إذ لم تعد القوة العسكرية وحدها العامل الحاسم في تحديد مكانة الدول، بل أضحت القوة الاقتصادية والمالية في صميم التفاعلات الجيوسياسية، و على الصعيد الدولي، برزت ظاهرة غسيل الأموال كأحد أبرز مظاهر الاقتصاد غير المشروع، التي تتقاطع مع الاقتصاد الرسمي وتُحدث تأثيرات واسعة على الاستقرار المالي والسياسي للدول.

ورغم أن غسيل الأموال يُصنف قانونيًا ضمن الجرائم الاقتصادية، إلا أن تداعياته تتجاوز الأبعاد المالية إلى أبعاد سياسية وأمنية دولية، نظرًا لارتباطه بشبكات الجريمة المنظمة، وتمويل الإرهاب، والفساد، والتدخل في السياسات الداخلية للدول الضعيفة.

لقد أصبحت الأموال غير المشروعة تتدفق عبر الحدود بوتيرة غير مسبوقة بفضل الثورة التكنولوجية في الاتصالات والأنظمة المصرفية الرقمية، مما صعّب من مهمة تتبعها أو السيطرة عليها، وتنعكس هذه الظاهرة على بنية العلاقات الدولية من خلال إضعاف الدول النامية، وخلق بيئات خصبة لعدم الاستقرار، وتعزيز نفوذ الفاعلين من غير الدول مثل المافيات العابرة للحدود والمنظمات الإرهابية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونه يتناول إحدى الظواهر المعقدة والمتشابكة في النظام الدولي المعاصر، وهي ظاهرة غسيل الأموال، ليس فقط بوصفها جريمة اقتصادية، بل كأداة جيوسياسية ذات تأثير مباشر في العلاقات الدولية وتوازنات القوى بين الدول.

تأتي الأهمية كذلك من الحاجة إلى فهم الترابط بين الاقتصاد غير المشروع والسياسات العالمية، خصوصًا في ظل تصاعد استخدام الأدوات المالية كوسائل ضغط أو نفوذ في الصراعات الدولية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها الأكاديمية من كونها تسهم في توسيع نطاق الدراسات الجيوسياسية التقليدية لتشمل الأبعاد المالية الخفية التي أصبحت تؤثر في الاستقرار السياسي والأمني للدول، وتعيد تشكيل مفاهيم السيادة و الحوكمة في النظام المالي العالمي.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية، من أبرزها:

1. تحليل الأبعاد الجيوسياسية المرتبطة بظاهرة غسيل الأموال في النظام الدولي المعاصر.
2. تحديد العلاقة بين غسيل الأموال وموازين القوى الدولية، وكيفية توظيفها كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي.
3. إبراز دور المنظمات الدولية، وعلى رأسها مجموعة العمل المالي والأمم المتحدة، في إدارة الظاهرة وضبطها.
4. استشراف التحديات المستقبلية المرتبطة بالتحول الرقمي، والعملات المشفرة، والاقتصاد غير الرسمي في انتشار الظاهرة.
5. اقتراح مقاربة جيوسياسية متكاملة لفهم غسيل الأموال كعامل مؤثر في العلاقات الدولية لا مجرد ظاهرة مالية.

المشكلة البحثية والفرضية

◆المشكلة البحثية:

رغم تعدد الدراسات حول الجوانب القانونية والاقتصادية لغسيل الأموال، إلا أن البعد الجيوسياسي للظاهرة ما يزال محدود التناول في الأدبيات الأكاديمية.

تكمن المشكلة البحثية في كيفية تأثير ظاهرة غسيل الأموال على توازن القوى والعلاقات الدولية، وما إذا كانت تمثل مجرد تحدٍ مالي أم أداة لإعادة تشكيل النظام الدولي.

وتتمثل الإشكالية المحورية في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تمثل ظاهرة غسيل الأموال أحد أدوات النفوذ الجيوسياسي في النظام الدولي المعاصر، وكيف تُسهم في إعادة صياغة التفاعلات السياسية والاقتصادية بين الدول؟

◆الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن:

غسيل الأموال لم يعد ظاهرة مالية أو جنائية فحسب، بل أصبح أداة جيوسياسية فاعلة تُستخدم لإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي، بما يعزز من اختلال موازين القوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولتحقيق هذا الهدف، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الذي يجمع بين المقاربة الجيوسياسية والمقاربة المؤسسية، من خلال تحليل العلاقات بين الفاعلين الدوليين، والآليات التنظيمية التي تحاول الحد من الظاهرة مثل مجموعة العمل الماليFATF ، وصندوق النقد الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال

1. مفهوم غسيل الأموال

يُعرّف غسيل الأموال بأنه "العملية التي يتم من خلالها تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة إلى أموال تبدو وكأنها نتاج لأنشطة قانونية .(5) "تهدف هذه العملية إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال، وتمويه مسارها المالي بحيث يمكن إدخالها في النظام الاقتصادي الرسمي دون إثارة الشبهات.

وقد اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 تعريفًا مشابهًا، يؤكد أن غسيل الأموال يشمل جميع العمليات التي تهدف إلى إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية أو مصدر الأموال الناتجة عن جريمة.

2. المراحل الأساسية لعملية غسيل الأموال

تمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل رئيسة:

1. الإيداع :(Placement) إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي عبر البنوك أو المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المرحلة في محاولة تحويل الأموال النقدية الناتجة عن أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالمخدرات، الفساد، التهرب الضريبي، أو غيرها، إلى أموال يمكن التعامل بها داخل النظام المالي الشرعي، ويتم ذلك عبر تحويل الأموال النقدية غير المشروعة إلى أموال داخل النظام المالي لتسهيل التعامل بها دون لفت الانتباه، وتكون هذه العملية بإيداع الأموال في حسابات بنكية، شراء شيكات مصرفية، إيداع الأموال في مؤسسات مالية غير خاضعة للرقابة الصارمة، أو استثمارها في أصول مادية مثل العقارات أو السيارات، كما أن هذه المرحلة هي الأكثر خطورة بالنسبة للمغسل، حيث تكون الأموال في شكلها الخام، مما يجعلها عرضة للكشف من قبل السلطات الرقابية والمصرفية.
2. التمويه :(Layering) نقل الأموال عبر سلسلة من المعاملات المالية المعقدة لإخفاء مصدرها وتأتي مرحلة التمويه بعد إدخال الأموال إلى النظام المالي، وتهدف إلى إخفاء المصدر الأصلي للأموال من خلال سلسلة معقدة من المعاملات المالية. وتُعرف هذه المرحلة أيضًا بمرحلة (التعقيد أو التشويش) ،أي فصل الأموال عن مصدرها الأصلي عبر عمليات مالية متعددة ومتنوعة، مما يصعب على الجهات الرقابية تتبعها، وتكون هذه العملية عبر تحويل الأموال بين حسابات متعددة في بنوك مختلفة، استخدام شركات وهمية أو حسابات في دول ذات قوانين مالية مرنة، شراء وبيع أصول مالية، استخدام التحويلات الإلكترونية، أو الاستثمار في الأسواق المالية، مما يخلق شبكة معقدة من المعاملات المالية التي تجعل من الصعب على المحققين تتبع الأموال إلى مصدرها الأصلي.
3. الدمج :(Integration) إعادة دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد الشرعي من خلال استثمارات أو مشاريع قانونية حيث يتم إعادة إدخال الأموال التي تم غسلها إلى الاقتصاد الشرعي بشكل يبدو قانونيًا تمامًا، ويكون الهدف الأساسي من ذلك إضفاء الشرعية على الأموال المغسولة بحيث يمكن استخدامها بحرية في الأنشطة الاقتصادية دون إثارة الشكوك، ومثل هذه الاستثمارات تكون كاستثمار الأموال في مشاريع تجارية قانونية، شراء عقارات، تأسيس شركات، أو تمويل أنشطة اقتصادية مشروعة بحيث تصبح الأموال جزءًا من الدورة الاقتصادية الرسمية، مما يجعل من الصعب جدًا تمييزها عن الأموال المكتسبة بطرق قانونية (Levi & Reuter, 2006).

3. غسيل الأموال في السياق الدولي

على المستوى الدولي، تتجاوز عمليات غسيل الأموال الحدود الوطنية، إذ تستفيد الشبكات الإجرامية من التفاوت بين الأنظمة القانونية والمالية للدول، وتستغل ضعف الرقابة في بعض المناطق أو الملاذات الضريبية، وقد قُدّرت قيمة الأموال المغسولة عالميًا بما يتراوح بين 2%إلى 5% من الناتج الإجمالي العالمي، أي ما يعادل أكثر من تريليوني دولار سنويًا .(7)

هذا الحجم الضخم من الأموال غير المشروعة يمنح الفاعلين غير الرسميين قدرة على التأثير في الأسواق، وشراء النفوذ السياسي، وتمويل أنشطة غير مشروعة تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.

4. الإطار النظري للدراسة: المقاربة الجيوسياسية

تقوم المقاربة الجيوسياسية على دراسة العلاقة بين الجغرافيا والقوة السياسية (4)، ومن منظور هذه الدراسة، يمكن النظر إلى غسيل الأموال بوصفه أداة قوة مالية غير نظامية تُستخدم لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية. فالدول التي تمتلك أنظمة مالية منفتحة وقدرات رقابية متقدمة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا، تستفيد من تدفقات الأموال الدولية وتتحكم جزئيًا في توجيهها، بينما تشكل الدول الضعيفة سياسيًا واقتصاديًا بيئة ملائمة لاختراق أنظمتها المالية، مما يجعلها أكثر عرضة للتبعية أو الضغط الخارجي. (17)

5. العلاقة بين الجريمة المنظمة والعلاقات الدولية

أصبحت الجريمة المنظمة، بما فيها غسيل الأموال، فاعلًا مؤثرًا في العلاقات الدولية، إذ تُستخدم في بعض الأحيان كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، وتشير بعض الدراسات إلى أن بعض القوى الكبرى قد تتسامح أو تغضّ الطرف عن تدفقات مالية مشبوهة، ما دامت تخدم مصالحها الاستراتيجية أو تُضعف خصومها.(11) وبذلك، يصبح غسيل الأموال جزءًا من "الاقتصاد السياسي للنفوذ "الذي يعيد تشكيل توازن القوى في النظام الدولي المعاصر.

الأبعاد الجيوسياسية لظاهرة غسيل الأموال في النظام الدولي المعاصر

أولاً: البعد السياسي

تُظهر ظاهرة غسيل الأموال بوضوح كيف يمكن للعوامل الاقتصادية أن تتحول إلى أدوات سياسية في العلاقات الدولية. تشير التقديرات العالمية إلى أن حجم الأموال المغسولة سنويًا يتراوح بين 2% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل ما بين 800 مليار إلى 2 تريليون دولار أمريكي سنويًا ,(2023FATF) هذا الحجم الهائل من الأموال غير المشروعة لا يُستخدم فقط للتهرب من الرقابة القانونية، بل يُوظف أيضًا في تمويل الأحزاب السياسية وشراء الولاءات، مما يؤثر بشكل مباشر على السياسات العامة داخل الدول، أظهرت دراسات أن ما يقارب 40% من الدول النامية التي تعاني من ضعف مؤسسات الحكم الرشيد تشهد تزايدًا ملحوظًا في حجم الأموال المغسولة، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بتراجع مستويات الشفافية السياسية وارتفاع معدلات الفساد .(Transparency International, 2022).

تستغل بعض القوى الكبرى هذه الظاهرة كوسيلة لإعادة توزيع النفوذ السياسي على الساحة الدولية. ففي تقرير البنك الدولي لعام 2021، تم توثيق حالات متعددة حيث استخدمت أنظمة حكومية غسيل الأموال كأداة لتأمين مصالحها الخارجية عبر شبكات اقتصادية في دول أخرى، مما يعزز من نفوذها السياسي والاقتصادي. بالمقابل، تستخدم الدول الغربية نظم العقوبات المالية كآلية للضغط السياسي، حيث أظهرت بيانات مجموعة العمل المالي (FATF) أن أكثر من 60% من العقوبات المالية المفروضة خلال العقد الماضي كانت مرتبطة بحجج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعكس ازدواجية استخدام هذه الأدوات في السياسة الدولية.

علاوة على ذلك، أصبحت الدول التي تتمتع بأنظمة مصرفية سرية مثل سويسرا وسنغافورة مراكز مالية استراتيجية ذات تأثير كبير في النظام الدولي، وفقًا لتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تستحوذ هذه الدول على ما يقرب من 30% من الأصول المالية العالمية التي يتم التعامل معها عبر أنظمة مصرفية سرية، مما يمنحها موقعًا تفاوضيًا قويًا يمكنها من موازنة الضغوط السياسية من القوى الكبرى. من هذا المنظور، يمكن النظر إلى غسيل الأموال كأداة لإنتاج (قوة مالية رمادية) تعمل في منطقة وسطى بين الشرعية واللاشرعية، تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية على المستوى الدولي، حيث تتيح هذه القوة للدول المعنية التأثير في السياسات الدولية دون التعرض لمساءلة قانونية مباشرة.(20).

ثانياً: البعد الاقتصادي

يُعد البعد الاقتصادي الأبرز في فهم ظاهرة غسيل الأموال، إذ تمثل التدفقات المالية غير المشروعة أحد أشكال العولمة الاقتصادية المظلمة التي تعمل بالتوازي مع الاقتصاد الرسمي، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حجم الأموال المغسولة عالميًا يتراوح بين 2.3 و4 تريليونات دولار سنويًا .(7)

هذه الأموال تُحدث تشوهات خطيرة في الاقتصادات الوطنية، إذ تؤدي إلى:

1. اختلال التوازنات النقدية بسبب تدفق رؤوس الأموال غير المنتجة.
2. إضعاف الاقتصاد الرسمي نتيجة تحويل الموارد من القطاعات المشروعة إلى غير المشروعة.
3. تفاقم الفساد الإداري والمالي مما يقوض ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

وتبرز الأهمية الجيوسياسية لهذه الظاهرة في كونها تُعيد رسم خريطة التبعية الاقتصادية بين الشمال والجنوب، فالدول المتقدمة تستفيد من تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة عبر مراكزها المالية، بينما تتحمل الدول النامية الآثار السلبية الناتجة عن استنزاف مواردها الوطنية.(8)

هذا التفاوت يُكرّس اختلال ميزان القوى الاقتصادي العالمي، حيث تتحول بعض الدول إلى "ملاذات آمنة" للأموال غير المشروعة، في حين تُصنّف أخرى كـ"مناطق تصدير" لتلك الأموال، ما يخلق نوعًا من التبعية المالية ذات الطابع الجيوسياسي.

ثالثاً: البعد الأمني

يمثل غسيل الأموال تهديدًا متزايدًا للأمن الدولي والإقليمي، إذ يرتبط بشكل وثيق بتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. وبحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(16) ، فإن معظم شبكات الإرهاب العالمية تعتمد على قنوات مالية سرية لتأمين مواردها عبر عمليات غسل معقدة.

من منظور جيوسياسي، يمكن اعتبار غسيل الأموال آلية لتمويل النزاعات غير المتكافئة، حيث تُستخدم الأموال غير المشروعة لشراء الأسلحة وتمويل جماعات مسلحة تعمل بالوكالة عن قوى خارجية (22)، وقد كشفت تقارير عديدة أن بعض الصراعات في الشرق الأوسط وإفريقيا استمرت لسنوات بفضل تمويلات مصدرها شبكات مالية مظلمة.(12)

كذلك، يشكل غسيل الأموال تهديدًا لـ الأمن المالي العالمي عبر تقويض استقرار الأنظمة المصرفية، وخلق أزمات ثقة في النظام المالي الدولي. فحين تفقد المؤسسات المالية مصداقيتها، تضعف قدرة الدول على مراقبة تدفقات رؤوس الأموال، ما يؤدي إلى هشاشة مالية يمكن أن تُستغل سياسياً لإضعاف دول معينة أو إخضاعها لسياسات اقتصادية مفروضة من الخارج.(21)

لذلك، يمكن النظر إلى غسيل الأموال بوصفه عامل لا مركزي لزعزعة الأمن الدولي، يُستخدم أحيانًا كوسيلة "ناعمة" لزعزعة استقرار الأنظمة المناوئة أو غير المتعاونة في النظام العالمي.

رابعاً: البعد القانوني والمؤسسي

تُشكّل الجهود القانونية والمؤسسية لمكافحة غسيل الأموال ميدانًا رئيسيًا للصراع الجيوسياسي بين الدول، فبينما تُقدَّم هذه الجهود ظاهريًا كآليات تنظيمية دولية، فإنها في الواقع تعكس **توازنات القوى** داخل النظام العالمي.

1. **الأطر القانونية الدولية**

تتولى عدة منظمات دولية قيادة الجهود القانونية ضد غسيل الأموال، أبرزها:

- مجموعة العمل المالي (FATF) التي أُنشئت عام 1989 وتُعد المرجعية الدولية في تحديد المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) الذي يعمل على دعم الدول في بناء قدراتها القانونية والمؤسسية.
- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يدرجان مكافحة غسيل الأموال ضمن مؤشرات الحوكمة والشفافية المالية.

لكن هذه المؤسسات ليست محايدة بالكامل، إذ تمارس بعض القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، نفوذًا غير مباشر عبر توجيه سياسات مكافحة غسيل الأموال بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية(2) ، فإدراج دولة في "القوائم الرمادية أو السوداء" لمجموعة FATF قد يُستخدم كوسيلة للضغط الدبلوماسي أو العقوبات غير المباشرة، ما يضيف بعدًا جيوسياسيًا واضحًا إلى الإجراءات القانونية.

2. **التفاوت في تطبيق المعايير الدولية**

يبرز هنا الخلل البنيوي في النظام المالي الدولي؛ إذ تُطبق الدول النامية معايير صارمة بناءً على ضغوط خارجية، بينما تتمتع بعض الملاذات المالية الكبرى بمرونة كبيرة في تطبيق تلك المعايير، هذا التفاوت يعكس عدم مساواة هيكلية في النظام الدولي، حيث تُستخدم القواعد القانونية كأداة لضبط الأطراف الضعيفة، لا لضمان العدالة المالية العالمية.(15)

3. دور التعاون الدولي

على الرغم من هذه التناقضات، فإن التعاون الدولي يظل ضرورة أساسية لمواجهة الظاهرة، وقد أدى تنامي التهديدات الأمنية والاقتصادية إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول، وتطوير أنظمة رقابة مصرفية أكثر صرامة، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لتتبع التدفقات المالية المشبوهة، ومع ذلك فإن هذا التعاون لا يزال انتقائيًا ومشروطًا بالمصالح السياسية، مما يحد من فعاليته في معالجة الجذور الجيوسياسية لغسيل الأموال(19).

خلاصة تحليل الأبعاد الأربعة

يتضح من العرض السابق أن غسيل الأموال ظاهرة متعددة الأبعاد تُعيد تشكيل موازين القوة في النظام الدولي عبر:

- إعادة توزيع النفوذ السياسي بين الدول من خلال التمويل غير المشروع.
- تعميق التفاوتات الاقتصادية وتعزيز تبعية الجنوب للشمال.
- تهديد الأمن الدولي من خلال تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة.
- تسيس الأطر القانونية لتصبح أداة من أدوات الهيمنة الدولية.

وبذلك، فإن غسيل الأموال لم يعد مجرد ظاهرة مالية أو قانونية، بل أصبح مكونًا بنيويًا في العلاقات الدولية المعاصرة، تُمارَس من خلاله أنماط جديدة من القوة والنفوذ تتجاوز الأطر التقليدية للدولة والسيادة.

غسيل الأموال والعلاقات الدولية، التحديات والدور المؤسسي

أولاً: غسيل الأموال والعلاقات الدولية

تُعدّ العلاقات الدولية الإطار الأوسع الذي يمكن من خلاله فهم ظاهرة غسيل الأموال بوصفها أداة من أدوات النفوذ الجيوسياسي، إذ لم تعد هذه الظاهرة مجرد مسألة قانونية أو مالية، بل أصبحت آلية غير تقليدية لتوزيع القوة والتأثير بين الدول.

1. غسيل الأموال كأداة للقوة الناعمة والخشنة

يمكن التمييز بين استخدام غسيل الأموال ضمن مفهومين متكاملين للقوة في العلاقات الدولية:

- القوة الناعمة :(Soft Power) حيث تُستخدم الأموال غير المشروعة لتأمين النفوذ السياسي من خلال الاستثمار في الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، وتمويل الحملات الانتخابية في دول أخرى بطريقة غير مباشرة.
- القوة الخشنة :(Hard Power) إذ تُستخدم شبكات التمويل غير المشروع لدعم جماعات مسلحة أو حركات تمرد أو ميليشيات تعمل لصالح قوى خارجية، ما يجعل غسيل الأموال عنصرًا فعالًا في إدارة الحروب بالوكالة والصراعات الإقليمية (10).

يُمكن القول إن غسيل الأموال أصبح أحد الوسائل المالية للدبلوماسية الخفية، التي تُستخدم فيها التدفقات النقدية غير الشرعية لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية دون الانخراط المباشر في النزاعات.

2. التأثير في العلاقات بين الشمال والجنوب

من الناحية البنيوية، تُبرز ظاهرة غسيل الأموال تباينًا واضحًا بين الدول المتقدمة والدول النامية في النظام الدولي. فبينما تُعَدّ الأولى مستفيدة من تدفقات الأموال غير المشروعة عبر مراكزها المالية ومؤسساتها المصرفية، تتحمل الثانية الآثار السلبية مثل فقدان السيادة الاقتصادية، وضعف المؤسسات، واستنزاف الموارد الوطنية.(6)

وهذا يعيد إنتاج علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية، حيث تُفرض على الدول النامية سياسات وإصلاحات مالية باسم "الشفافية ومكافحة غسيل الأموال"، لكنها في كثير من الأحيان تُستخدم لتقوية أدوات الرقابة الغربية على الأنظمة المالية للدول الأخرى.

3. التأثير على النظام المالي العالمي

ساهمت التدفقات المالية غير المشروعة في تحويل الجغرافيا المالية العالمية، إذ انتقلت مراكز القوة الاقتصادية من الاقتصادات المنتجة إلى المراكز المالية الوسيطة التي تتقن إدارة الأموال مجهولة المصدر(18).

وقد أدى ذلك إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ" الاقتصاد المالي الموازي"، وهو اقتصاد لا يخضع بالكامل للسلطة القانونية للدول، بل يتبع منطق العولمة المالية والمنافسة على جذب رؤوس الأموال بأي ثمن(14) ، هذه التحولات خلقت نظامًا ماليًا دوليًا مزدوجًا: أحدهما رسمي، منظم وخاضع للرقابة، والآخر غير رسمي، عابر للحدود ويعمل في الظل — وهنا تكمن المعضلة الجيوسياسية المعاصرة.

ثانياً: التحديات المستقبلية في مكافحة غسيل الأموال

رغم الجهود الدولية الواسعة لمواجهة الظاهرة، فإن غسيل الأموال لا يزال يتطور بسرعة تفوق قدرة المؤسسات على ضبطه. ويمكن تحديد أبرز التحديات الجيوسياسية المستقبلية كما يلي:

1. التحول الرقمي والعملة المشفّرة

يشكل التحول نحو الاقتصاد الرقمي أحد أبرز التحديات الجديدة، إذ أتاحت العملات المشفرة (Cryptocurrencies) بيئة مثالية لتبييض الأموال بعيدًا عن الرقابة المصرفية التقليدية، فالتحويلات عبر تقنية البلوكتشين تتميز بالسرعة والسرية وصعوبة التتبع.(3)

وقد حذرت مجموعة العمل المالي (5) من أن هذه التكنولوجيا قد تُستخدم على نطاق واسع لتمويل الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات، ما يجعلها تهديدًا متناميًا للأمن المالي الدولي.

2. ضعف التعاون الدولي وعدم المساواة في تطبيق المعايير

تتفاوت قدرات الدول على مراقبة النظام المالي الدولي، فبينما تملك الدول المتقدمة أجهزة رقابية متطورة، تفتقر الدول النامية إلى الموارد والخبرة، مما يجعلها أكثر عرضة لاستغلالها كممرات لغسل الأموال.

كما أن الازدواجية في تطبيق القوانين الدولية بحيث تُغضّ بعض الدول الطرف عن الملاذات الضريبية الكبرى، يضعف الثقة في النظام الدولي ويجعل من مكافحة غسيل الأموال قضية سياسية بقدر ما هي قانونية.(15)

3. التحولات الجيوسياسية العالمية

مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي)، يُحتمل أن تتحول مكافحة غسيل الأموال إلى أداة في الصراع الجيوسياسي، تُستخدم فيها القوائم السوداء والعقوبات المالية كوسائل ضغط لتحقيق مكاسب استراتيجية.

كما أن الانقسامات السياسية داخل المؤسسات الدولية قد تُضعف التنسيق العالمي وتؤدي إلى" تسييس التشريعات المالية.(1) "

ثالثاً: دور المنظمات الدولية والإقليمية

تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في تنظيم الجهود العالمية لمكافحة غسيل الأموال، ولكن بدرجات متفاوتة من الفعالية.

1. مجموعة العمل المالي(FATF)

تُعدّ مجموعة العمل المالي أهم هيئة دولية متخصصة في وضع المعايير والسياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تبنت المنظمة توصيات الأربعين كإطار مرجعي عالمي يُلزم الدول بتبني تشريعات وطنية متوافقة.

إلا أن تطبيق هذه التوصيات يرتبط غالبًا بالضغوط السياسية، إذ تُستخدم تقارير FATF لتصنيف الدول وفق مستويات الالتزام، مما يمنح القوى الكبرى أداة غير رسمية للنفوذ المالي والسياسي .(5)

2. الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية

تعمل الأمم المتحدة عبر مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) على دعم الدول النامية في بناء قدراتها القانونية والرقابية، كما يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإدماج معايير مكافحة غسل الأموال ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي، ما يعزز الرقابة على الأنظمة المالية ولكن أيضًا يُكرّس الاعتماد على المؤسسات المالية الغربية .(7)

3. المنظمات الإقليمية

على الصعيد الإقليمي، أسست جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وحدات تنسيق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكنها لا تزال محدودة التأثير بسبب ضعف التنسيق وقلة الموارد، ومع ذلك فإن تعزيز التعاون الإقليمي يمكن أن يشكل رافعة استراتيجية للدول النامية للحد من استغلالها كممرات مالية دولية.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

يتضح من نتائج الدراسة أن ظاهرة غسيل الأموال أصبحت تمثل عنصرًا بنيويًا في التفاعلات الجيوسياسية العالمية، إذ لم تعد تقتصر على كونها نشاطًا ماليًا غير مشروع، بل تحوّلت إلى أداة لإعادة توزيع النفوذ السياسي والاقتصادي بين الدول، فقد أثبتت التحليلات أن غسيل الأموال يُسهم في إضعاف الاقتصادات الوطنية، وتمويل النزاعات، وتعزيز الفساد العابر للحدود، ما يجعله تهديدًا مباشرًا للأمن الدولي، كما أظهرت الدراسة أن الأطر القانونية والمؤسسية الحالية، رغم أهميتها، لا تزال تعاني من التسيس وعدم التوازن في تطبيق المعايير الدولية، بما يخدم مصالح القوى الكبرى أكثر من تحقيق العدالة المالية العالمية، وبناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة جيوسياسية شاملة لمكافحة الظاهرة، تشمل تعزيز التعاون الدولي المتكافئ، وتطوير التشريعات الوطنية بما ينسجم مع المعايير الدولية دون الإخلال بالسيادة، وتوظيف التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي لتتبع التدفقات المشبوهة، إلى جانب تعزيز الشفافية والحوكمة في المؤسسات المالية، كما تدعو إلى إنشاء نظام رقابي عالمي مستقل يتعامل مع غسيل الأموال بمعايير موضوعية بعيدة عن التسيس، لضمان تحقيق توازن حقيقي في إدارة المخاطر المالية العالمية.

قائمة المصادر والمراجع

1. الحكيم، رباب مصطفى، (2019)، جريمة غسل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، القاهرة، جامعة الأزهر.
2. العريان، محمد علي، (2009) عمليات غسيل الأموال واليات مكافحتها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
3. بدر، أميرة عبد الله، (2020)، الأثار الاقتصادية لغسل الأموال، المنصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 71.
4. صندوق النقد العربي، (2022)، جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
5. عبد الخالق د. أحمد السيد، (1997)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، القاهرة، دار النهضة العربية.
6. قشقوش د. هدى حامد، (1998)، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية.
7. Andreas, P. (2020). *Criminalizing consequences: Money laundering and global governance*. *International Studies Quarterly*, 64(3), 512–528.
8. Andreas, P., & Greenhill, K. (2011). *The politics of illicit economies: Comparative perspectives on money laundering*. Cambridge University Press.
9. Buchanan, B. (2021). *Digital currencies and illicit finance: The new frontier of money laundering*. *Journal of Financial Crime*, 28(4), 987–1002.
10. Cohen, S. B. (2009). *Geopolitics: The geography of international relations*. Rowman & Littlefield.
11. Financial Action Task Force (FATF). (2023). *Money laundering and terrorist financing: Global trends report*. Paris: FATF Secretariat.
12. Global Financial Integrity (GFI). (2020). *Illicit financial flows to and from developing countries: 2009–2018*. Washington, DC.
13. International Monetary Fund (IMF). (2022). *The macroeconomic effects of illicit financial flows*. Washington, DC.
14. Kar, D., & Spanjers, J. (2015). *Illicit financial flows from developing countries: 2004–2013*. Global Financial Integrity.
15. Levi, M., & Reuter, P. (2006). *Money laundering*. *Crime and Justice*, 34(1), 289–375.

16. Naím, M. (2005). *Illicit: How smugglers, traffickers, and copycats are hijacking the global economy*. Anchor Books.
17. Naylor, R. T. (2017). *Criminal capitalism: Money, laundering, and state power*. Cornell University Press.
18. Shelley, L. (2014). *Dirty entanglements: Corruption, crime, and terrorism*. Cambridge University Press.
19. Sharman, J. C. (2011). *The money laundry: Regulating criminal finance in the global economy*. Cornell University Press.
20. Strange, S. (1996). *The retreat of the state: The diffusion of power in the world economy*. Cambridge University Press.
21. Tsingou, E. (2010). *Global financial governance and the developing anti–money laundering regime*. *Third World Quarterly*, 31(1), 103–119.
22. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2021). *Global report on money laundering*. Vienna: UNODC.